# الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى وابعادها الدولية

أ. م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري

The civil war in the Central African Republic and its international dimensions

**الكلمات الافتتاحية :**
سيليكا، أنتي بالاكا، مينوسكا، عملية سانغاريس، مجموعة فاغنر
**Keywords :**
Silica, Anti-Balaka, MINUSCA, Operation Sangaris, Wagner Group.

## Abstract

**The Central African Republic enjoys important natural resources, at the forefront of which are diamonds, gold, uranium, oil, and others. Now, due to military coups, the large number of insurgencies led by armed groups, which have fueled and exacerbated the societal division, and the absence of a political leadership capable of accommodating all components of the people, eliminating discrimination, exclusion and marginalization, as well as the quest of the ruling elites and influential groups to monopolize natural resources for their own interests. The rebellion led by the Seleka group in 2012 led to the outbreak of a civil war in 2013, and its repercussions are still continuing, and the grave violations that accompanied the war prompted the intervention of the international community from international organizations and major powers to reach peace agreements that end A state of internal war, to achieve peace and stability, or to achieve their interests.**

**الملخص**

تتمتع جمهورية افريقيا الوسطى بثروات طبيعية مهمة، ويأتي في مقدمتها الماس والذهب واليورانيوم والنفط وغيرها، كما تحظى بمساحة جغرافية كبيرة رغم انها دولة حبيسة وغير ساحلية، وعلى الرغم من اهمية جمهورية افريقيا الوسطى، إلا انها عانت من عدم استقرار منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي والى حد الان، بسبب الانقلابات العسكرية، وكثرة حركات التمرد التي تقودها الجماعات المسلحة، والتي غذتها وزادت من حدتها الانقسام المجتمعي، وغياب قيادة سياسية قادرة على استيعاب جميع مكونات الشعب، والقضاء على التميز والاقصاء والتهميش، فضلا عن سعي النخب الحاكمة والجماعات المتنفذة للاستئثار بالثروات الطبيعية لمصالحهم الخاصة، وليس لمصلحة البلد، وقد ادى التمرد الذي قادته جماعة سيليكا في العام ٢٠١٢، الى اندلاع حرب اهلية في العام ٢٠١٣، وما زالت تداعياتها مستمرة، وقد دفعت الانتهاكات الجسيمة التي رافقت الحرب الى تدخل المجتمع الدولي من منظمات دولية والقوى الكبرى للتوصل الى اتفاقيات سلام تنهي حالة الاحتراب الداخلي، وتحقق السلام والاستقرار، أو لتحقيق مصالحهم.

## مقدمة

عانت جمهورية افريقيا الوسطى من ازمات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية متتالية منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في العام ١٩٦٠، بل انها لم تنعم بحالة الاستقرار السياسي بسبب كثرة الانقلابات العسكرية وحركات التمرد التي تقودها فصائل المعارضة، علمًا ان هذه الازمات والحروب الاهلية تُعزى الى العديد من الاسباب ويأتي على رأسها الاسباب الداخلية وفي مقدمتها عدم نجاح النخب الحاكمة في تأسيس نظام سياسي مستقر يحقق السلام الداخلي، والانقسام المجتمعي على الصعيد الاثني والديني، وقد غذتها ايضًا الصراع على الموارد الطبيعية، مما أدى بالنتيجة الى تداعيات انسانية كبيرة التي لم تنحصر في داخل جمهورية افريقيا الوسطى، وانما امتدت الى جوارها الجغرافي، وقد فرضت تداعيات الحرب والازمات التي تعاني منها جمهورية افريقيا الوسطى الى ضرورة تعامل المجتمع الدولي معها، ويأتي في مقدمتها المنظمات الدولية المتمثلة بالامم المتحدة، والاتحاد الاوربي، والاتحاد الافريقي، فضلاً عن القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، وان كان هذا التدخل ينطوي في جانب منه على سعي هذه القوى لتعزيز مصالحها وتأمين وجودها في قلب القارة الافريقية. اهمية البحث: ان اهمية البحث تنبع من ان جمهورية افريقيا الوسطى تتمتع بمساحة جغرافية كبيرة، وثروات طبيعية مهمة كالألماس واليورانيوم وغيرها، إلا انها لم تنعم بهذه الثروات بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني الذي عانته، ولعجز النخب الحاكمة عن قيادة البلاد واستيعاب جميع المكونات فيه بغض النظر عن التنوع الاثني والاعتقاد الديني، مما اثر بالنتيجة على واقع ومستقبل البلاد.

**اشكالية البحث:** ينطلق البحث من اشكالية رئيسة تتمثل بان جمهورية افريقيا الوسطى تحظى بثروات طبيعية مهمة، لكن واقعها السياسي اتسم بعد الاستقرار، مما حرمها من التمتع بهذه الثروات التي اصبحت بمثابة وقود للمشكلات الداخلية، ومورد مهم للجماعات المسلحة وحركات التمرد، وعليه فان الانقلابات العسكرية وحركات التمرد من قبل الجماعات المسلحة تكاد تكون شبه طبيعية في حياتها السياسية، وعليه فان اهم التساؤلات التي تطرحها الاشكالية هي:

١- ما اسباب الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى، وكيف تطورت، وما تداعياتها ؟.

٢- كيف تعامل المجتمع الدولي مع هذه الحرب، والتطورات السياسية التي اعقبتها؟.

٣- ما مستقبل الدور الدولي في جمهورية افريقيا الوسطى في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها؟.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الحرب الاهلية في افريقيا الوسطى رغم جهود المصالحة واتفاقات السلام العديدة، بيد ان الواقع اكد بانها عرضة للتقلبات الامنية والسياسية، مما سيؤثر بطبيعة الحال على الدور الدولي في افريقيا الوسطى، وعلى مستقبل علاقاتها بالعالم الخارجي.

**هيكلية البحث:** بهدف الاحاطة بموضوع البحث فقد تم تقسيمه على مجموعة مطالب وهي:

المطلب الاول: الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى وتداعياتها.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى.

المطلب الثالث: التعامل الدولي مع الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى.

المطلب الرابع: مستقبل الدور الدولي في جمهورية افريقيا الوسطى.

## المطلب الاول

## الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى وتداعياتها

ان الحرب الاهلية في افريقيا الوسطى في العام ٢٠١٣ هي ليست وليدة اليوم، وانما يقف ورائها العديد من الاسباب التي دفعت اليها، وعليه سيتضمن المطلب اسباب هذه الحرب وتطوراتها وتداعياتها الانسانية.

### اولا- اسباب الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:

ان اسباب الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا كثيرة ومتنوعة، وكل منها اسهم بدورة بدرجات متفاوتة في تجدد الحروب والصراعات الاهلية، واما ابرزها فهي:

**١- عدم الاستقرار السياسي:**

**تقع جمهورية افريقيا الوسطى في قلب القارة الأفريقية، وهي دولة غير ساحلية مغلقة، إذ تحدها تشاد من الشمال، وجنوب السودان من الشرق، والسودان من الشمال الشرقي، والكاميرون من الغرب، ومن الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) وجمهورية الكونغو (برازافيل)، (ينظر الخريطة رقم ١)، وتبلغ مساحتها (٦٢٢.٩٨٤) كم٢، وعاصمتها بانغي[١].**

**الخريطة رقم (١) توضح الحدود السياسية لجمهورية افريقيا الوسطى**

**المصدر:**

**سهير محمود الشربيني، أفريقيا الوسطى بين آمال التحول الديموقراطي وتجدد العنف، مركز الدراسات الأفريقية، النجف، ٢٠١٧.**

http://africansc.iq/index.php?news_view&req=edc2cd5bd59a3429

**ويؤشر واقع المسيرة السياسية لجمهورية افريقيا الوسطى بانها عانت منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في العام ١٩٦٠ من عدم الاستقرار السياسي، فاغلب حكام افريقيا الوسطى تمت الإطاحة بهم بانقلاب عسكري، وقد اصبحت حالة التمرد فيها شبه دائمة، وما زاد من حالة عدم الاستقرار السياسي لجمهورية افريقيا الوسطى تأثرها بالاضطرابات السياسية والصراعات في جوارها الجغرافي وتحديدًا السودان وتشاد والكاميرون والكونغو الديمقراطية، فقد استخدمت بعض جماعات التمرد لهذه الدول الاراضي الريفية والنائية في جمهورية افريقيا الوسطى كمنطلق لعملياتها العسكرية او مخازن لأسلحتها، مما زاد من حالة عدم الاستقرار السياسي فيها[٢]. وعليه فان المسيرة السياسية لجمهورية افريقيا الوسطى تؤكد بانها شهدت باستمرار انتقالاً سياسيًا عنيفًا باستخدام الجيش أو الميليشيات، كما يمكن ملاحظة ايضًا تزايد عدد الميليشيات في مختلف ولاياتها، وتصاعد حدة المواجهة العنيفة مع القوات الحكومية منذ العامد**

٢٠٠٠، او مع الميليشيات الاخرى( ). ولعل ابرز مؤشر على حالة عدّم الاستقرار السياسي فيها انه خلال المدة من ٢٠٠٥ والى ٢٠١٥ شهدت البلاد (١٠) محاولات انقلاب عسكرية، مما انعكس سلبًا على مجمل الحياة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية فيها، علمًا ان من أهم الدوافع وراء استمرار الازمات الداخلية والحرب الاهلية فيها هو الصراع على السلطة بين النخبة السياسية وكذلك الطامعين بالوصول اليها، وعليه فشلت جمهورية افريقيا الوسطى في انشاء دولة مؤسسات قادرة على ادارة البلاد، وتقديم الخدمات لمواطنيها، وفرض السيادة على كل شعبها وولاياتها، ولم تفلح اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة وجماعات التمرد بين ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ من انهاء الصراعات ووضع حد لاعمال العنف، مما دفع البعض الى وصفها بـ(الدولة الوهمية) بسبب انهيار مؤسسات الدولة وضعف قواتها الأمنية الى جانب الاعتبارات السابقة ( ). وعلى هذا الاساس وضع ٤
مؤشر الدول الهشة للعام ٢٠٢١ لقياس مدى استقرار الدول جمهورية افريقيا الوسطى كأقل الدول استقرارًا على صعيد العالم ضمن الفئة الرابعة من اصل خمس فئات حددها المؤشر أي ضمن (الدول ذات تحذير عالي أو تأهب قصوى)، فقد احتلت المرتبة السادسة عالميًا من اصل (١٧٨) دولة شملها المؤشر( ). كما احتلت جمهورية افريقيا الوسطى وفق مؤشر السلام العالمي للعام ٢٠٢١ المرتبة (١٥٥) من اصل (١٦٣) دولة شملها المؤشر على صعيد العالم، والمرتبة (٤١) على صعيد القارة الافريقية من اصل (٤٤) دولة شملها المؤشر( ). أي ضمن ادنى الدول التي تعيش حالة سلام. فضلاً عن ذلك صنف مؤشر الحرية العالمي للعام ٢٠٢٢ (٥٦) دولة على أنها غير حرة، ووضع (١٦) منها ضمن أسوأ الدول في الدرجات الإجمالية للحقوق السياسية والحريات المدنية، واحتلت جمهورية افريقيا الوسطى المرتبة السابعة منها( ). وذلك بسبب غياب سلطة الدولة في معظم البلاد، وانعدام الأمن المستشري، وعدم نجاح اتفاقات السلام بين الجماعات المسلحة والحكومة في تحسين الوضع الامني، بل وانتهاكها المستمر من قبل الطرفين، والهجمات العنيفة ضد المدنيين وما رافقها من عنف جنسي خطير، والمخاطر التي يتعرض لها الصحفيون وعمال الاغاثة والعاملين في المنظمات غير الحكومية( ). ٨

٢- الانقسام الديني والاثني: تعاني افريقيا الوسطى من انقسام ديني واثني واضح، والذي كان له الاثر الكبير في حالة عدم الاستقرار فيها، واندلاع الحرب الاهلية فيها عام ٢٠١٣.

وبحسب تقرير الحرية الدينية الدولية للعام ٢٠٢٠ الصادر من وزارة الخارجية الامريكية فان سكان افريقيا الوسطى ينقسمون الى غالبية مسيحية وهم (٦١ ٪) بروتستانت، و (٢٨ ٪) كاثوليك، و (٩ ٪) مسلمون ومعظمهم من السنة، و (٢ ٪) ديانات وثنية او ليس لهم دين محدد، علمًا ان بعض المسيحيين والمسلمين يدمجون في ممارساتهم الدينية بديانات السكان الأصليين، وهناك بعض التقارير تفيد بان نسبة المسلمين تصل الى (١٥ ٪)، والملاحظ ان اتباع الديانة المسيحية يتركزون في وسط وجنوب البلاد، في حين يتركز المسلمون في الشمال الشرقي( ). ٩

ومن الناحية السكانية يبلغ عدد سكان جمهورية افريقيا الوسطى (٥,٠٠٨,٣٥٨) مليون انسان لغاية حزيران ٢٠٢٢، وتقدر الأمم المتحدة أن جمهورية إفريقيا الوسطى تضم أكثر من (٨٠) مجموعة اثنية، لكل منها لغتها الخاصة، واما ابرز هذه المجموعات فهي (بانغي، بيمبو، مبايكي، بربراتي، كاغا باندورو، بوزوم، كارنو، سيبوت، بامباري، بريا)[ ]. وعلى الرغم ان جمهورية افريقيا الوسطى لديها لغتان رسلميتان هي سانغو والفرنسية، بيد ان هناك (١٢٠) لغة محلية فيها[ ].

٣- الصراع على الموارد الطبيعية: ان احد الاسباب الرئيسة للحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى، وتجدد العنف والقتال على مدى عقود هو الصراع على الموارد الطبيعية، كونها غنية بالذهب والالماس واليورانيوم والنفط والعاج والخشب وغيرها، مما جعل الاطراف المتصارعة في سعي حثيث للسيطرة عليها للحصول على المال، ولا يمكن مستقبلاً استبعاد دورها في تجدد الحروب والعنف فيها، لاسيما وان اهم ثرواتها هو النفط الذي يتركز في الشمال، واليورانيوم الذي يتركز بالجنوب، مما سيجعلها دوافع محتملة مستقبلاً لتجدد الصراع، وانعدام الامن[ ]. ولبيان مدى تأثير الموارد في تجدد العنف والحروب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى ان الرئيس (فرانسوا بوزيزي ٢٠٠٣ – ٢٠١٣) استخدم المكافآت المالية، والتعيينات السياسية، والعفو لوقف التمرد، وكسب ولاء المعارضين، بالرغم ان التمرد يُعد جريمة يعاقب عليها القانون، فعلى سبيل المثال ابرم في العام ٢٠٠٧ صفقة مع المعارض (زكريا دمان) القائد العسكري لاتحاد القوى الديمقراطية من مجموعة غولا الاثنية التي تضمنت العفو عنه، ودفع راتب له، والابقاء على سيطرته على مواقع الالماس، وقد شجعت هذه السياسة على نمو الجماعات المسلحة على أسس اثنية للسيطرة على عائدات الموارد الطبيعية، وبروز قادة جدد يطالبون بنفس بالمزايا، وبالفعل ظهرت حركات تمرد جديدة منذ العام ٢٠٠٨ طالبت بنفس المزايا من الحكومة المركزية[ ]. ولبيان مدى تأثير الموارد الطبيعية كأبرز دوافع الحرب الاهلية ان ميليشيا سيليكا بعد انسحابهم من العاصمة بانغي في كانون الثاني ٢٠١٤ بعد ضغط دولي كبير، وعودتهم الى مناطقهم الرئيسة في الشمال، عملوا على السيطرة على مواقع تعدين الذهب والالماس وفرض الضرائب على الانشطة الاقتصادية، وباتوا يتصرفون كدولة[ ]. وهنا لابد من التأكيد على قضية مهمة وهي ان قطاع الماس اسهم بدور رئيس في إدامة الصراع المسلح وتجدده، كونه من اهم الانشطة الاقتصادية غير المشروعة في البلاد، فلغاية العام ٢٠١٧ تم تهريب أكثر من (٢٧٠,٦٠٠) قيراط من الماس، وما يزال يتم تهريب أكثر من (٨٠ ٪) من إنتاج الماس الى خارج البلاد[ ]. علمًا ان الماس يمثل (٣٥ ٪) من عائدات التصدير، والذهب بدرجة اقل، وبحسب دراسة اجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي بان الماس يعد مصدر رزق لأكثر من نصف السكان فيما لو تم استغلال إيراداته بالصورة الصحيحة[ ].

فضلاً عما تقدم حدد البنك الدولي في دراسة اعدها في العام ٢٠١٦، خمسة دوافع تقف وراء حالة العنف والنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي سببت الهشاشة الهيكلية طويلة الأمد، ولم يتم معالجتها الى حدن الان، وهي[٧]:

١- **غياب التماسك الاجتماعي:** ان الماضي الاستعماري، وغياب مؤسسات وطنية قادرة على ايجاد روح وطنية جامعة قد انتج مجتمع منقسم جذريًا، ويعاني من توتر ونزاعات مستمرة بين مكوناته الاثنية والدينية.

٢- **تركز السلطة بيد نخبة صغيرة، والاستيلاء على الموارد والثروات الطبيعية:** حدد البنك الدولي سبب هشاشة جمهورية افريقيا الوسطى بعدم وجود عقد اجتماعي فعال بين المجتمع والدولة، فقد استغلت النخب السياسية موارد البلاد للحفاظ على السلطة واثراء انفسهم بقليل من الشرعية، مما غذى المظالم تجاه هذه النخب، التي سعت بدورها الى ابقاء حالة دائمة من عدم الاستقرار والتوتر في البلاد، مستغلين بالوقت ذاته غياب نظام قضائي عادل وفعال، وجيش وطني، مما اخضع الشعب الى نظام عدالة مواز، وحماية من الجماعات المسلحة غير الحكومية.

٣- **المحاباة المناطقية:** اسهمت الاختلالات بين العاصمة بانغي وبقية البلاد ولا سيما الشمال الشرقي بتفشي الشعور بالاقصاء والتهميش، فالسلطة والقرارات السياسية مركز بالعاصمة، ومؤسسات الدولة متهالكة وعاجزة عن تقديم خدماتها لجميع ولاياتها البالغة (١٦) لاسيما منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وعدم قدرة الدولة على توفير خدمات العدالة والأمن لجميع مواطنيها، يضاف اليه ضعف كبير في البنية التحتية للدولة، وافتقار لموظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن، بحيث ينعدم وجود للحكومة في بعض المناطق لاسيما النائية منها، مما افضى الى حالة من الاستياء العام، ورسخ لديهم قناعة بعدم المساواة وغياب الاندماج الوطني، الامر الذي اسهم بدوره في بروز الجماعات المسلحة.

٤- **الافلات من العقاب:** عانى الشعب من دوامة العنف والتوتر، إذ أدى انعدام مقاضاة المجرمين الى المزيد من دورات العنف المتتالية، واستمرار عدالة المنتصرين، ونظرًا لافتقار جمهورية افريقيا الوسطى إلى سيادة القانون، قد أوجد بيئة تتسم بالافلات من العقاب.

٥-

٦- انعدام الامن وتفشي السلاح: ان انعدام الدائم للأمن ادى بدوره الى استمرار حالة الصراع والعنف، فهناك تفشي واضح للتجارة غير المشروعة بالالماس والذهب والسلاح وغيرها، فانتشرت ظاهرة السطو المسلح والصيد الجائر، وارتفاع معدلات الجريمة في عموم البلاد، واشتباكات طائفية عنيفة، علمًا ان سهولة الحصول على الاسلحة الصغيرة قد اسهم بدور كبير في ذلك، بالوقت ذاته فشلت معظم البرامج الدولية الخاصة بنزع السلاح، واعادة الادماج للمقاتلين في ظل عملية سياسية شاملة.

**ثانيا- مسارات تطور الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:**

نظرًا لكثرة الانقلابات العسكرية والتمردات والتوترات والاحتراب الداخلي الذي يعقبها سيتم التركيز على الحرب الاهلية في العام ٢٠١٣ وتطورها.

بدأت الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى في كانون الاول ٢٠١٢ عندما قامت القوات المتمردة المعروفة باسم سيليكا – وتعني التحالف بلغة سانغو المحلية – بالزحف نحو العاصمة (بانغي)، وفي ٢٤/اذار/٢٠١٣ نجحت بالسيطرة على العاصمة، وهرب الرئيس (فرانسوا بوزيزي) خارج البلاد، واعلن زعيم التمرد (ميشيل جوتوديا) نفسه رئيسًا للبلاد، وعلق الدستور وحل الجمعية الوطنية، بيد ان الامور سارعت نحو التدهور، إذ انخرطت قوات (سيليكا) ذات الأغلبية المسلمة من جهة، والميليشيات المسيحية المسماة (أنتي بالاكا) من جهة أخرى باعمال عنف متبادلة وانتقامية واسعة في ظل عجز الحكومة عن السيطرة على الاوضاع، واتخذت الحرب الاهلية طابعًا دينيًا بالدرجة الاساس بين المسلمين والمسحيين، مما أوجد ديناميكية من الكراهية بين الأديان وتوترات مجتمعية متزايدة خرجت عن السيطرة( )، ولبيان مدى تأثير العامل الديني كمحرك ودافع لهذه الحرب[1] ان الرئيس (ميشيل جوتوديا) أعلن توليه منصب الرئاسة في ٥/نيسان/٢٠١٣ من المسجد الكبير في العاصمة بانغي، بعد اداء صلاة الجمعة وسط تكبيرات المصلين وانصار حركة سيليكا، لاسيما انه اول مسلم يتولى منصب الرئاسة في البلاد، يضاف الى ذلك الدعم الذي تلقوه من دولة تشاد والسودان لاسباب دينية، كما ان هناك مؤشر مهم يؤكد بدوره على مدى الصبغة الدينية لهذه الحرب منذ اندلاعها، وهي ان اعمال النهب طالت في البداية كل المكونات الدينية والوثنية باستثناء المسلمين، وفي المقابل تشير تقارير ان ميليشيات (أنتي بالاكا) – وتعني مكافحة المنجل او مكافحة السيف – تلقت دعمًا من حركة (جيش الرب) لاسيما وان (أنتي بالاكا) تبنت نفس الاعمال الوحشية والاصول الفكرية لـ(جيش الرب)( ). وقد اجبر انفلات الاوضاع الأمنية وتصاعد العنف الاطراف المتصارعة على عقد اتفاق سلام يتضمن ترتيبات سياسية انتقالية، وابرام دستور مؤقت للبلاد في ١٨/تموز/٢٠١٣، والذي أقر باستفتاء شعبي في كانون الاول ٢٠١٥ ( ). يُذكر انه في اطار الجهود

الاقليمية لوضع حد للحرب الاهلية وقع رئيسا جمهورية افريقيا الوسطى السابقين (فرانسوا بوزيزي) و (ميشيل دجوتوديا) اتفاق سلام في كينيا في ١٤/نيسان/٢٠١٥، كما تم الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تأخذ على عاتقها محاسبة المتورطين بارتكاب الجرائم خلال الحرب الاهلية، ولعل ما يؤخذ على هذا الاتفاق عدم سيطرة الزعيمان على جميع الفصائل المسلحة التي كانت منضوية تحت قيادتهم، فضلاً عن ذلك افضت هذه الحرب الى تغيير جذري في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في البلاد( ). وما يؤسف له انه خلال الحرب الاهلية في افريقيا الوسطى ارتكبت جرائم حرب، واعمال عنف ضد الانسانية، ارتقت الى مستوى الابادة الجماعية من حيث الهجوم على دور العبادة، والانتقام والتصفية لمجتمعات محلية على اساس عقيدتهم الدينية واصولهم الاثنية في جميع أنحاء جمهورية افريقيا الوسطى( ). وعلى الرغم من الهدوء ٢ النسبي الذي تمتعت به البلاد، إلا ان ذلك لم يمنع من اندلاع صراع عنيف في نهاية العام ٢٠١٦، ودخلت البلاد في دوامة عنف جديدة لا سيما بين عامي ٢٠١٧ – ٢٠١٨، واتخذت شكل هجمات عنيفة ( ). وفي سياق الجهود الاقليمية لوضع حد لهذه الحرب، والانتهاكات الجسيمة التي رافقتها وقع رئيس الحكومة (فوستين آرشانج توادیرا) في العاصمة السودانية الخرطوم في ٥/شباط/٢٠١٩ اتفاقية سلام عرفت باسم (اتفاق الخرطوم) مع (١٤) فصيل مسلح يسيطرون على قرابة (٧٠ الى ٨٠ ٪) من البلاد، والذي يعد ثامن اتفاق سلام، ومع ذلك فالبلاد ما زالت تعاني من دوامة العنف وتحديات انسانية صعبة( ). وهنا لا بد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي ان قادة (سيليكا) رغم انهم خسروا المعركة والسيطرة على الحكم، إلا أنهم حافظوا على نفوذ لهم في مناطقهم الشمالية والشرقية، حيث عملوا على تطوير نظام موازي للدولة، وأنشأوا نظام ضرائب فعال( ).

وعلى الرغم من المساعي الحثيثة لانقاذ البلاد من العنف جرت انتخابات رئاسية في ٢٧/كانون الاول/٢٠٢٠، ورافقها اعمال عنف مسلحة من قبل الاطراف المسلحة التي حملت الحكومة مسؤولية عجزها عن تحقيق السلام، وقد ادى فوز الرئيس (فوستين أرشانج توادیرا) بولاية رئاسية ثانية، ومصادقة المحكمة الدستورية على نتائج الانتخابات في ١٨/كانون الثاني/٢٠٢١، الى تدهور الاوضاع الامنية في عموم البلاد، وانتشار العنف المسلح فيها، وعدم قدرة الجيش على مواجهتها( ). ويُعزى احد اساب انتشار ٦ العنف ان تحالف الوطنيين من اجل التغيير وهي حركة مسلحة مشكلة من ست مجموعات متمردة عارضت فوز الرئيس (فوستين أرشانج توادیرا)، وما زالت الى حد الان تشن عمليات مسلحة( ). وهذا يُعطي مؤشر واضح الدلالة على ان العنف هو سيد الموقف، مما سيلقي بتبعات شديدة مستقبلاً على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية في جمهورية افريقيا الوسطى.

**ثالثا- تداعيات الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:**

تسببت الحرب الاهلية، واعمال العنف المتكررة، والازمات الانسانية التي أعقبتها بدمار القطاع الزراعي والحيواني في جمهورية افريقيا الوسطى رغم خصوبة اراضيها، إذ تعد من الدول التي تتمتع بوفرة في مياه الامطار، ولها امكانية كبيرة لتصدير العديد من المحاصيل الزراعية كالقطن والكاكاو والبن والذرة وغيرها، وتقدر اراضيها الصالحة للزراعة بأكثر من (١٥) مليون هكتار، كما تقدر مراعيها بأكثر من (١٦) مليون هكتار، بيد ان دوامة العنف تسببت في شلل القطاع الزراعي والحيواني، وتدمير المحاصيل الزراعية والمواشي، فقد انخفض الانتاج الزراعي في العام ٢٠١٣ الى (٤٦ ٪)، وانخفضت الثروة الحيوانية بنسبة (٦٧ ٪) للماشية، و (٧٧ ٪) للدواجن، مما اوجد حالة من انعدام الامن الغذائي رغم كل المزايا التي تتمتع بها اراضي جمهورية افريقيا الوسطى، كما تم تدمير أكثر من (٣٠ ٪) من المؤسسات الصحية والتعليمية[٢]. علمًا ان أهم تداعيات الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا هو الطابع الديني لها، مما جعلها أكثر الدول غير المستقرة على صعيد القارة الافريقية، وفي هذا الخصوص قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بان كي مون): "إن جمهورية افريقيا الوسطى عانت من الانهيار التام للقانون والنظام". ومن جانبها اكدت السيدة (فاتو بنسودا) المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في بيان لها بعد تحقيق اجرته بخصوص الانتهاكات التي رافقت الحرب في ايلول ٢٠١٤ " أن قائمة الفظائع لا حصر لها "[ ]. كما ادت الحرب الاهلية في افريقيا الوسطى الى انعدام الامن الأنساني والمجتمعي، وفي هذا الخصوص أفادت لجنة التحقيق الدولية المشكلة في العام ٢٠١٤ ان نسبة كبيرة من المسلمين فروا من الاضطهاد خارج البلاد لاسيما الى الكاميرون، ويقدر عددهم بأكثر من (٢٧٠) الف لاجئ[ ]. ولغاية العام ٢٠١٧ وصل عدد الذين قتلوا أكثر من (٦٣٠٠)، وأكثر من (٨٠٠) الف نازح داخليًا ولاجئ خارجيًا[ ]. فعمليات التطهير الاثني، والانتهاكات الجسيمة ترتكب ضد المدنيين يوميًا، وفي هذا الخصوص أكد (اداما دينغ) – "مستشار الأمين العام الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية" – خلال زيارته الى جمهورية افريقيا الوسطى في تشرين الاول ٢٠١٧ بان: " الجماعات المسلحة تحرض على الكراهية الاثنية والدينية، بينما الميليشيات والسياسيون متواطئون من خلال زرع الانقسام داخل المجتمعات، وان هدفهم هو السيطرة على الأرض، وحشد المقاتلين وزرع الانتقام للسيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد"[ ]. وبنفس الاتجاه القى الامين العام (أنطونيو غوتيريش) باللائمة[٣] على السياسيين في جمهورية افريقيا خلال زيارته لها في ٢٥/تشرين الاول/٢٠١٧ بالقول: "هناك فهم بأن الانقسامات الدينية التي تظهر الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ليست مسألة عميقة وأنها لم تكن موجودة قط، إنها فقط نتيجة للتلاعب السياسي الذي يجب إدانته وتجنبه بأي ثمن"[ ]. وبحسب بيانات " المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " في ٣١/تموز/٢٠٢٠ ان عدد اللاجئين تضاعف الى (٦٢٣،٤٠٠) الف لاجئ في الدول المجاورة وتحديدًا تشاد والكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين

وصل عدد النازحين الى (٦٨٤،٠٠٤) الف، وهم الاكثر عرضة لتقلبات المناخ والكوارث الطبيعية من فيضانات وغيرها، الى جانب التهميش السياسي، وانعدام الخدمات( ). ولغاية العام ٢٠٢٠ بلغ عدد النازحين أكثر من (٢٠ ٪) من السّكان( ). وقد أدى تدهور الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد الى ارتفاع مستويات انعدام الامن الغذائي الحاد الذي وصل لغاية العام ٢٠٢١ الى (٢,٢٩) مليون انسان أي ما يقارب نصف السكان( ). وعلى هذا الاساس جاءت جمهورية افريقيا الوسطى ضمن اكثر الدول فسادًا وفق مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٢١، أذ احتلت المرتبة (١٥٤) من اصل (١٨٠) دولة شملها المؤشر( ). كما وضعت الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنّمية) في تقريرها السنوي حول البلدان الاقل نموًا للعام ٢٠٢١، جمهورية افريقيا الوسطى ضمن الفئة الاقل نموًا، إذ احتلت المرتبة التاسعة عالميًا( ). وبحسب تقرير "المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" للعام ٢٠٢٢ فان عدد اللاجئين بلغ أكثر من (٦٢٢) الف، في حين وصل عدد النازحين الى أكثر (٥٨٠) الف( ). ومن جانبها رصدت "منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف"، في تقريرها للعام ٢٠٢٢ ارتفاع معدلات العنف والتي ترافقت مع جائحة كورونا – كوفيد ١٩ قد ادت الى تداعيات اجتماعية واقتصادية كثيرة منها: زيادة كبيرة بعدد الاشخاص المحتاجين الى المساعدات الانسانية التي وصلت الى أكثر من (٣,١) مليون انسان أي ما يعادل (٦٣ ٪) من سكان جمهورية افريقيا الوسطى من ضمنهم (١,٤) مليون طفل، فبسبب استمرار العمليات العسكرية وانتشار الجماعات المسلحة في العديد من الولايات، أدت الى ان كل واحد من اصل خمسة اشخاص اما نازح او لاجئ، وفي التقرير ذاته أفادت اليونيسف ان عدد النازحين بلغ (٧٢٢) الف، والمهاجرين أكثر من (٧٠٩) ألف، كما تنوعت اشكال الانتهاكات منها: العنف الجنسي، واحتلال وتدمير المدارس والمستشفيات، وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى (٦٠ ٪)، وانتشار العديد من الاوبئة وغيرها، مما جعل (٢,٢) مليون انسان اي ما يعادل (٤٣ ٪) من السكان يعانون من نقاط ضعف حادة تهدد بقائهم، كما وصل عدد الاطفال الذين يحتاجون إلى علاج سوء التغذية الحاد الى (١٠ ٪)، وحرمان ثلثي الاطفال (١,٤) مليون في عموم البلاد من المدارس، وحرمان (٥٨ ٪) من إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي، إذ يفتقر (٢,٨) مليون انسان من الحصول على المياه الصالحة للشرب( ). مما تقدم يتضح ان الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى لم تكن وليدة ازمة التمرد الذي حصل في العام ٢٠١٢، وما اعقبها من حرب اهلية طاحنة، وانما هي نتيجة تراكمات سلبية ظلت تنمو وتزداد لعوامل دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية وامنية الى ان وصلت الى حد الانفجار بعد ان كانت الارض مهيأة لذلك.

**المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى**

اسهمت المنظمات الدولية بدورها في الحرب الاهلية في افريقيا الوسطى، وعملت على تقديم المساعدات، ونشر قوات لها لوضع حد للانتهاكات الجسيمة التي رافقت هذه الحرب، وهنا يبرز دور كلاً من الامم المتحدة، والاتحاد الاوربي، والاتحاد الافريقي، وهذا ما سيتناوله المطلب باختصار. **اولا- دور الامم المتحدة في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:** تعاملت الامم المتحدة مع الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى منذ بدايتها، وحذرت من تداعيات العنف الديني المتبادل بين المسلمين والمسحيين الذي اشعل اعمال عنف في سائر البلاد، فبحسب تقرير الامين العام للعام ٢٠١٣ شردت الحرب أكثر من (٤٢٥) الف، وارتكبت خلالها كل صنوف انتهاك حقوق الانسان من قتل، ونهب، وتدمير الممتلكات، وانتهاكات جنسية، واعتقال غير قانوني، وتعذيب وغيرها[١]. علمًا ان الامم المتحدة عدت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بانها تشكل خطرًا على الامن والسلم الدوليين، وتصرفت معها بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مما دفع مجلس الامن الى اصدار القرار رقم (٢١٤٩) في ١٠/نيسان/٢٠١٤، الذي أنشأ "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى" كما نص القرار بان يتم دمج " مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" في البعثة الجديدة[٢]. وبلغ عدد افرادها (١٠) الاف عسكري، كما تضمن القرار تعيين ممثل خاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى وان يكون رئيس "بعثة الأمم المتحدة"، واما ابرز المهام الموكلة للبعثة فهي: حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الانسانية، ونزع سلاح المقاتلين في الميليشيات واعادة دمجهم، وغيرها، فضلاً عن ذلك تضمن القرار نقل السلطة من "بعثة الدعم الدولية" الى "بعثة الأمم المتحدة"[٣]. وبالفعل تم نقل السلطة في ١٥/ايلول/٢٠١٤ من "بعثة الدعم الدولية" بقيادة الاتحاد الافريقي الى "بعثة الأمم المتحدة" او المعروفة اختصارًا (مينوسكا)[٤]. وقد واصلت الامم المتحدة مساعيها الحميدة بين الجهات السياسية الفاعلة، وساهمت في تقديم المشورة، وقدت الدعم الامني واللوجستي والتقني للهيئات الانتخابية، لضمان استمرار الحكومة المؤقتة برئاسة السيدة (كاثرين سامبا بانزا)، ونظمت جدول زمني للانتخابات الى حين انتهاءها، وتسلم القادة الجدد مناصبهم، وبالفعل وزعت الامم المتحدة قرابة (٢٠٠) طن من المعدات الانتخابية على (١٦) محافظة، وانشأت المراكز الانتخابية، وقدمت دعم مالي بالتعاون مع الشركاء الدوليين بلغ (٣٦,٦) مليون دولار، كما دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي المصالحة الوطنية، وانشاء لجان السلام والمصالحة الوطنية على صعيد المحافظات، بهدف ازالة التوترات الطائفية، ودعم التماسك الاجتماعي، بيد ذلك لم يمنع من حالة التوتر الشديد التي كانت سائدة في عموم البلاد، وتصاعد الاعمال الاجرامية[٥]. وفي ظل هذه الاجواء الامنية المتوترة اضطلعت الامم المتحدة بمساعدة الشركاء الدوليين على تهيئة الاجواء الامنية والسياسية لاجراء الانتخابات، وبالفعل جرى الاستفتاء على

الدستور الجديد في ١٣/كانون الاول/٢٠١٥، وتمت الموافقة علية بنسبة (٩٣٪)، كما اشرفت الامم المتحدة على الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٣٠/كانون الاول/٢٠١٥، واما الجولة الثانية فقد جرت في ١٤/شباط/٢٠١٦، وفاز فيها الرئيس (فوستين آرشانج توادیرا)، يُذكر ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين اسهمت بدور كبير في تسهيل مشاركة اللاجئين في الدول المجاورة بالانتخابات، فضلاً عن الجهود التي بذلتها الامم المتحدة في مجال دعم المصالحة الوطنية، وفي هذا السياق تبنت مشاريع سريعة الاثر لتوظيف الشباب في اعمال لا تتطلب مهارات عالية، تضمن عائد مادي لهم من اجل تعزيز التماسك الاجتماعي( )، وبرزت في هذا الخصوص مبادرة "شباب معرضون للخطر"، للحد من انضمام الشباب الى الفصائل المسلحة، وانضم اليها أكثر من (١٣) الف شاب وشابة من مختلف المناطق، ومع ذلك استمرت انتهاكات حقوق الانسان على يد ميليشيات (انتي بالاكا) و(ائتلاف سيليكا السابق) وجيش الرب للمقاومة، والقوات الحكومية، فضلاً عن ذلك واصلت الامم المتحدة بالتنسيق مع الاتحاد الاوربي والاتحاد الافريقي بناء قدرات الجيش والشرطة في افريقيا الوسطى( ).وخلال العام ٢٠١٧ واصلت الامم المتحدة مساعيها ٤
الحميدة في دعم المصالحة والحوار بين السكان المحليين، ومساعدة الحكومة على بسط سلطتها، وحشد الدعم الدولي لتمويل الخدمات الاساسية للسكان، وتوفير فرص عمل، والتدريب المهني، وعقدت دورات توعية لـ(١٨،٠٠٢) شاب لضمان عدم انجرارهم الى الجماعات المسلحة، كما سهلت زيارة (٣٠) برلماني الى ناخبيهم لتعزيز عمل السلطة التشريعية، ودعمت (٤١٠) من موظفي الخدمة المدنية لتعزيز الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن ذلك رعت الاجتماعات الخاصة بـ"نزع السلاح، والتسريح، واعادة الادماج، والاعادة الى الوطن"، وخصص البنك الدولي لهذا الغرض مبلغًا قدره (٣٠) مليون دولار من اصل (٤٥) مليون دولار( )، يُشار الى ان مجلس الامن عقد (١٦) جلسة خاصة بجمهورية افريقيا الوسطى خلال المدة ٢٠١٦ – ٢٠١٧، اتخذت خلالها (٦) قرارات جميعها ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، فضلاً عن اصدار (٣) بيانات رئاسية( )، وفي العام ٢٠١٨ عقد مجلس٩
الامن سبع جلسات خاصة بافريقيا الوسطى، واتخذ خلالها (٣) قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، كما اصدر (٣) بيانات رئاسية( )، وبسبب تداعيات جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ العام ٢٠١٩، رعت الامم المتحدة "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل"، بهدف تخفيف الضغوط على سكان افريقيا الوسطى، وحماية المدنيين، وزيادة استعمال التكنولوجيا، والحفاظ على الامن والاستقرار، ٥
وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية( )، كما عملت الامم المتحدة في العام ٢٠٢٠ على تبني مبادرات لتشجيع النساء على المشاركة في انتخابات ٢٠٢١، يذكر انه منذ مباشرة بعثة (مينوسكا) مهامها عملت على التصدي لخطاب الكراهية والعنف، فضلاً عما تقدم عملت "دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام UNMAS" على تدريب (٣٧) من افراد الجيش على التخلص من الذخائر، وعقد دورات تدريبية لازالة الالغام، وكذلك العمل

على الحد من العنف بنزع سلاح الميليشيات وتسريح المقاتلين[٢].

واما اهم مجالات عمل بعثة الامم المتحدة (مينوسكا) في العام ٢٠٢١ كانت العمل على حماية المرشحات من العنف الانتخابي، ودعم وتأمين الانتخابات إذ دربت (٦٨٩) ضابط شرطة على أمن الانتخابات، وحماية المدنيين، وإصلاح مواقع توزيع المياه، واطلقت (١٧) مشروعًا لتنمية مهارات الموظفين المدنيين، كما واصلت البعثة عمليات تدريب عناصر من الجيش والشرطة لتعزيز سيادة القانون، واحبطت العديد من هجمات المعارضة التي شنتها لاسيما على معسكرات الجيش، علمًا ان البعثة رصدت قتلى العديد من القوات الامنية عن مواقعهم بسبب ضغط هجمات المعارضة مما قوض الجهود الدولية الساعية الى تامين غرب البلاد عسكريًا، ومن جانبها عملت " دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام" على انشاء خمس مواقع لتخزين الذخائر بالتنسيق مع السلطات الحكومية، ودربت لهذا الغرض (٤٠٨) عنصرًا من بعثة (مينوسكا) على التعامل مع مخاطر المقذوفات غير المنفجرة، كما مارست دورًا في نزع السلاح وتسريح المقاتلين لاسيما في وسط والشمال الشرقي من البلاد، بيد ان العنف الذي رافق الانتخابات اسهم في تجدد العنف الطائفي، علمًا ان قوات البعثة منتشرة في (١٤) موقعًا، وبلغت ميزانية البعثة (٩٣٧.٧) مليون دولار للعام ٢٠٢١[٣].

**ثانياً- دور الاتحاد الاوربي في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:**

وافق الاتحاد الاوربي في ٢٠/كانون الثاني/٢٠١٣ على دعم الجهود الدولية لتحقيق الامن والاستقرار في جمهورية افريقيا الوسطى، وذلك بنشر قوة عسكرية برعاية الامم المتحدة، وتنسق بذات الوقت جهودها مع القوات الفرنسية والاتحاد الافريقي[٤]، ومن اجل اضفاء طابع الشرعية الدولية على قوة الاتحاد الاوربي صدر قرار مجلس الامن رقم (٢١٣٤) في ٢٨/كانون الثاني/٢٠١٤، ومن جملة ما تضمنه هو السماح للاتحاد الاوربي بنشر قوة عسكرية، ودعا القرار الدول المجاورة لجمهورية افريقيا الوسطى تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لقوة الاتحاد الاوربي[٥]. وبالفعل تم تشكيل قوة عسكرية خاصة بالاتحاد الاوربي في ١٠/شباط/٢٠١٤، وانتشرت في مناطق التوتر لاسيما في وسط البلاد وغربها[٦]، بهدف حماية المدنيين واستعادة الامن والاستقرار لاسيما في العاصمة بانغي[٧]. وفي سياق الدعم الذي قدمه الاتحاد الاوربي الى جمهورية افريقيا الوسطى، عقد الاتحاد الاوربي في مقره في العاصمة البلجيكية بروكسل مؤتمرًا خاصًا بجمهورية افريقيا الوسطى في ٢٦/ايار/٢٠١٥ تضمن تقديم مساعدات بلغت (٣٧٧,٨٦٨) الف يورو[٨]. علمًا ان بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الاوربي (EUFOR RCA) دعمت سياسة الدفاع الوطني التي تبنتها وزارة دفاع جمهورية افريقيا الوسطى في ٢١/اذار/٢٠١٧، واستكملت البعثة تدريب الكتيبة الاولى، وفي ايار ٢٠١٧ بدأت بتدريب الكتيبة الثانية، فضلاً عن تدريب (١٢٠) عسكري على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واصلاح المعسكرات المتضررة من هجمات المعارضة[٩]. وفي شباط ٢٠١٨ دعمت بعثة الاتحاد الاوربي خطة وزارة الدفاع والداخلية في

جمهورية افريقيا الوسطى بالاحتياجات المالية واللوجستية، بما يمكن النشر التدريجي لقوات الامن في افريقيا الوسطى التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي( ). وفي تموز ٢٠١٨ تم تجديد بقاء "ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى" لغاية ١٩/ايلول/٢٠٢٠، وفي اب ٢٠١٨ استكملت تدريب كتيبة المشاة الثالثة، ويسعى الاتحاد الاوربي الى الاسراع باصلاح المؤسسة الامنية والدفاعية في افريقيا الوسطى، وتفعيلها لمواجهة التهديدات الاجرامية والامنية ( ).ومن الجدير بالذكر ان الاتحاد الاوربي يعد أهم شريك دولي متعاون مع جمهورية افريقيا الوسطى فبحسب تقرير رسمي نشرته مفوضية الاتحاد الاوربي للعام ٢٠٢٠ أكدت فيه ان هذه الشراكة شملت جميع مجالات الحياة فعلى الصعيد السياسي ساعد الاتحاد الاوربي حكومة جمهورية افريقيا الوسطى في العودة الى النظام الدستوري عام ٢٠١٥، وعلى صعيد التعليم دعم الاتحاد الأوروبي بناء واصلاح (٣٠٠) مدرسة لاسيما في مناطق النزاع، واستفاد منها أكثر من (١٥٠) الف طالب، واكثر من (٥) الاف معلم، كما عمل على تعزيز النظام الصحي، وذلك بتسهيل الحصول على الرعاية الصحية، والتي استفاد منها فعليا اكثر من (٢) مليون انسان، وعلى الصعيد الاقتصادي ساعد الاتحاد الاوربي أكثر من (٧٥٠) فلاح لتحسين وزيادة الانتاجية والوصول الى الاسواق، كما عملت على تلقيح أكثر من (٢) مليون حيوان بما يسهم في تحسين صحة الحيوانات، وسلامة الغذاء، والأمن الغذائي، وبهدف تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وفر الاتحاد الاوربي أكثر من (٦٠٠) مشروع اقتصادي استفادت منه أكثر من (١٢) الف امرأة، وعلى الصعيد الامني خصص الاتحاد الاوربي (٤٤٢) مليون يورو خلال المدة من (٢٠١٤ – ٢٠٢٠) لوضع حد لعمليات التمرد والارهاب( ).وعلى الرغم ان بعثة الاتحاد الأوربي عملت خلال المدة من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢١ على تدريب أكثر من (٣٤٠٠) عسكري لجمهورية افريقيا الوسطى، إلا انها اعلنت في ١٥/كانون الاول/٢٠٢١ عن تعليق مهام تدريب جنود جمهورية افريقيا الوسطى بسبب مخاوف من انتهاكات ترتكب بواسطة مجموعة فاغنر الروسية التي تعمل بشكل وثيق مع جيش جمهورية افريقيا الوسطى، بسبب انتهاكات لحقوق الانسان شملت تعذيب واعتقال واعدام ارتكبت من قبل عناصر الشركة والجنود الذين دربتهم، مما دفع الاتحاد الاوربي الى فرض عقوبات على الشركة في ١٣/كانون الاول/٢٠٢١، وقد رد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بان مجموعة فاغنر لا تمثل الدولة الروسية ولا تدفع لها، وأكد بان " المتعاقدين العسكريين الخاصين الروس لهم الحق في العمل في أي مكان في العالم طالما أنهم لا ينتهكون القانون الروسي"( ).

فضلاً عما تقدم رصد تقرير مفوضية الاتحاد الاوربي انه منذ ربيع ٢٠٢٢ ما زال الوضع الامني متقلبًا، وترتكب جميع الاطراف انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما اثر بالنتيجة على حياة المواطنين، فهناك أكثر من (٣,١) مليون انسان أي ما يعادل (٦٠ ٪) من السكان بحاجة الى مساعدات انسانية، كما ان اكثر من (٢,١) مليون انسان يعاني من

انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولهذا خصص الاتحاد الاوربي في العام ٢٠٢٢ (١٧) مليون يورو كمساعدات إنسانية، علمًا ان مجموع ما خصصه الاتحاد الاوربي خلال المدة (٢٠١٤ – ٢٠٢٢) بلغ أكثر من (٢٣٣) مليون يورو، واما اهم المجالات الدعم الانساني فقد شملت( ):

١- توفير المساعدة الغذائية.

٢- تقديم الدعم المعيشي والزراعي قصير المدى.

٣- تأمين الرعاية الصحية.

٤- حماية المدنيين، ومنع العنف الجنسي، ومساعدة الضحايا.

٥- توفير المأوى في حالات الطوارئ.

٦- توفير المياه النظيفة، والصرف الصحي.

٧- حماية الاطفال وتعليمهم.

٨- تقديم الدعم والتمويل لعمال الاغاثة الدولية لاسيما من موظفي الامم المتحدة، لمساعدتهم في الوصول الى المناطق غير الامنة.

**ثالثاً- دور الاتحاد الافريقي في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:**

قام الاتحاد الافريقي بتعليق عضوية جمهورية افريقيا الوسطى في ٢٥/اذار/٢٠١٣، كرد فعل على الانقلاب الذي قادته (سيليكا) ( )[٥]. وفي الواقع ان الاتحاد الافريقي تعامل مع تطورات الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى منذ بداياتها، ولاجل ذلك قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧/حزيران/٢٠١٣ انشاء بعثة دعم دولية بقيادة "المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا"، عرفت باسم "بعثة توطيد السلام"، وتتكون من القوات العسكرية التابعة لدول المجموعة، وبالفعل تم نشر البعثة في ١٩/تموز/٢٠١٣، وطالب الاتحاد الافريقي من الاتحاد الاوربي والامم المتحدة تقديم الدعم اللوجستي والمالي والتقني للبعثة، واما ابرز المهام الموكلة للبعثة فهي: تحقيق الامن والاستقرار، وحماية المدنيين، وتقديم المساعدات الانسانية، واصلاح قطاع الامن والدفاع( ). وفي ١٩/كانون الاول/٢٠١٣ تم التوصل الى اتفاق بين الاتحاد الافريقي و"المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا" تضمن نقل القيادة والصلاحيات من "بعثة توطيد السلام" التابعة "للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا" الى "بعثة العمل الدولية" بقيادة الاتحاد الافريقي، وبلغ عددها انذاك (٦٠٣٢) عسكري، وبلغت ميزانيتها (٤٠٩) مليون دولار في العام ٢٠١٤، وقدمت الولايات المتحدة وفرنسا مساعدات مالية كبيرة للبعثة الى جانب قضايا عسكرية كالتدريب وتقديم اجهزة خاصة بالاتصالات والمعلومات بما يعزز بنيتها التكنولوجية، فضلاً عن التنسيق مع عملية سانغاريس بقيادة فرنسا، وغيرها من القوات الدولية المنتشرة في جمهورية افريقيا الوسطى( ). ذكر ان "المجموعة الاقتصاديّة لدول وسط أفريقيا" عقدت في ٣٠/تشرين الثاني/٢٠١٦ مؤتمرًا في ليبرفيل عاصمة الغابون

لرؤساء الدول والحكومات، لدعم الوساطة التي قادها الاتحاد الافريقي بالتنسيق مع المجموعة والامم المتحدة، بين الحكومة والجماعات المسلحة بهدف نزع السلاح، والانضمام الى العملية السياسية وتسريح المقاتلين( ). وفي السياق ذاته قدم الاتحاد الافريقي "المبادرة الافريقية للسلام والمصالحة في جمهورية افريقيا الوسطى"، وتم اعتمادها في المؤتمر الوزاري الذي عقد في ليبرفيل في ١٧/تموز/٢٠١٧، وذلك بالتنسيق مع جمهورية افريقيا الوسطى، و"المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا"، و "المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى"، وتم الاتفاق على ان هذه المبادرة وخارطة الطريق التي تمخضت عنها تمثل الاطار الاساس للحل السياسي( ). وفي اطار هذه المبادرة رعى الاتحاد الافريقي محادثات السلام بين حكومة جمهورية افريقيا الوسطى و (١٤) فصيل مسلح في العاصمة السودانية الخرطوم للمدة من ٢٤ كانون الثاني ولغاية ٥/شباط/٢٠١٩، واسفرت عن توقيع "اتفاق السلام والمصالحة في جمهورية افريقيا الوسطى" في العاصمة بانغي في ٦/شباط/٢٠١٩، بهدف تشكيل حكومة شاملة يشارك فيها الجميع( ).ما تقدم يتضح ان المنظمات الدولية اسهمت بدعم جمهورية افريقيا الوسطى خلال محنتها، وشمل هذا الدعم مختلف المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، وقدمت تضحيات في سبيل ذلك، بيد ان ما يُعقد الامور عليها هو طبيعة العنف السائد، وخطاب الكراهية، وسيطرة المعارضة بالقوة المسلحة على قرابة (٧٠ الى ٨٠ ٪) من البلاد، والضعف العام في جميع مؤسسات جمهورية افريقيا الوسطى.

**المطلب الثالث التعامل الدولي مع الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى**

ان طبيعية الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى، وتداعياتها الانسانية الكبيرة، واهمية مصالح بعض الدول الكبرى فيها بحكم ثرواتها الطبيعية المهمة، قد فرض على المجتمع الدولي لاسيما القوى الكبرى ضرورة التعامل مع هذه الحرب، ونظرًا لكثرتها سيتم التركيز على دور الولايات المتحدة، فضلاً عن دور فرنسا وروسيا.

**اولاً- التعامل الامريكي مع الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:**

علقت السفارة الأمريكية في بانغي عملها في كانون الاول ٢٠١٢، بسبب تداعيات الانقلاب، واندلاع الحرب الاهلية، واستأنفت السفارة عملها الطبيعي في ١٤/ايلول/٢٠١٤، وقد دعمت الولايات المتحدة بعثة الامم المتحدة (مينوسكا)، كما قدمت الولايات المتحدة أكثر من (٨٠٠) مليون دولار من المساعدات الأمنية والانسانية والانمائية، لدعم الاستقرار والسلام في جمهورية افريقيا الوسطى( ). وقد ادركت الولايات المتحدة دور العامل الديني في الحرب الاهلية، ولهذا دعا الرئيس الامريكي الاسبق (باراك أوباما) في العام ٢٠١٤، القادة المسيحيين والمسلمين الى نبذ العنف، كما بعثت الادارة الامريكية وفدًا مؤلفًا من زعماء دين مسلمين وبروتستانت وكاثوليك امريكان الى جمهورية افريقيا الوسطى والتقوا بقادة دينيين وبعض زعماء حركات التمرد ومنظمات المجتمع المدني فيها، وتم التوقيع على اعلان يرفض العنف ويدعو الى الحوار بين الاديان، كما اصدرت وزارة الخارجية الامريكية في

٥/شباط/٢٠١٤ بيانا ادانت فيه الهجمات التي تشنها (أنتي بالاكا) و(سيليكا)، كما اعربت الوزارة في بيانها عن انزعاجها الشديد من تورط بعض القادة السياسيين بدعم هذه الهجمات، التي ادت الى ضحايا وتهجير( ). وفي سياق التعامل الامريكيْ مع تطورات هذه الحرب زارت السفيرة الامريكية لدى الامم المتحدة (سامانثا باور) جمهورية افريقيا الوسطى في ١٠ – ١٢/اذار/٢٠١٥، وخلال هذه الزيارة التقت بمسؤولين حكوميين، وقادة دينيين، ومنظمات مجتمع مدني وناقشت معهم التسامح الديني( ). ومنذ العام ٢٠١٦ عمل طاقم السفارة الامريكية بانتظام مع القادة الدينيين، حول قضايا الحرية الدينية والمصالحة( ). وقد اثار السفير الامريكي (جيفري جيه هوكينز) قضايا الدّين مع الرئيس (فوستين آرشانج توادیرا) والمسؤولين الحكوميين في العام ٢٠١٧، علمًا ان الحكومة الامريكية مولت برامج ومبادرات لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق المصالحة بين المجتمعات الدينية، ورعتها السفارة الامريكية منها تمويل برنامج يجمع نساء مسلمات ومسيحيات بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، وتقديم الدعم المالي والفني لمشاريع صغيرة، وكذلك تنظيم برنامج لركوب الدراجات النارية بين الاحياء المسلمة والمسيحية بهدف الحد من عزلة السكان المسلمين في احياء العاصمة بانغي، فضلاً عن تنظيم بطولة لكرة السلة ضمت فرقًا مختلطة الأديان من جميع أحياء العاصمة بانغي الثماني، بهدف تعزيز المصالحة بينهم بعد العنف الشديد الذي مرت به منذ العام ٢٠١٣ ( ). وفي الاطار ذاته استضافت السفارة الامريكية في حزيران ٢٠١٨ مأدبة إفطار شملت (٦٠) ضيفًا مسلمًا ومسيحيًا، ومسؤولين حكوميين، ومنظمات مجتمع مدني، وأعضاء في السلك الدبلوماسي بهدف نشر رسالة التسامح، وقبول التنوع، وتعزيز روح التعايش بين مكونات شعب جمهورية افريقيا الوسطى، وللتأكيد على هذا النهج قام موظفو السفارة الامريكية، ومعتمدون دبلوماسيون آخرون، وقيادة بعثة الأمم المتحدة (مينوسكا) في تموز ٢٠١٨ بزيارة منطقة ذات اغلبية مسلمة في العاصمة بانغي، والتقوا بزعماء دينين مسلمين، وناقشوا معهم سبل تحسين الأمن والحرية( ). كما واصلت السفارة الامريكية عقد اجتماعات مع الرئيس (فوستين آرشانج توادیرا) في العام ٢٠١٩ ركزت على قضايا: حماية الحرية الدينية، والعودة الطوعية الآمنة للنازحين داخليًا، واللاجئين إلى مجتمعاتهم ومناطقهم، كما طلبت الولايات المتحدة رسميًا من حكومة جمهورية افريقيا الوسطى تنفيذ أنشطة توعية للطوائف الدينية، وإدانة علنية للهجمات التي استهدفت دور العبادة، وفي اذار ٢٠١٩ عقدت السفارة الامريكية لقاءً للقادة الدينيين في محاولة منها تقوية العلاقات، وسد الفجوات، وضمان حرية الممارسة الدينية( ). ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة رصدت خلال متابعتها لتطورات الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى الدور السلبي لوسائل الاعلام المحلية والحكومية، ولهذا اعربت السفارة الامريكية رسميًا عن قلقها من خطاب الكراهية الذي تبثه وسائل الإعلام

٣

بشكل منتظم، وعليه رعت السفارة الامريكية برنامجًا لمواجهة خطاب الكراهية، وادراكًا منها عن مدى اهمية المناسبات والاعياد الدينية رعت السفارة الامريكية مسألة التواصل مع ابناء الطائفة المسلمة، والاحتفال مع اعيادهم، والتبرع بالمواد الغذائية للفقراء خلال شهر رمضان( ). وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية والاقليمية والدور الذي اسهمت به الولايات المتحدة، إلا ان واقع الحال يدل بان العنف ضد المدنيين على أساس الهوية الدينية ما زال مستمرًا، وفي هذا الخصوص أكدت المفوضية الأمريكية للحرية الدينية الدولية في تقريرها الصادر في حزيران ٢٠٢١ ان هناك تمييزًا من قبل المسؤولين ضد المسلمين، ولعل ابرز صور هذا التمييز أن المسؤولين فرضوا رسومًا أعلى على مواطنين من اسماء اسلامية عند التسجيل للتصويت او عند الحصول على بطاقات الهوية الوطنية( ).

**ثانيا- الدور الفرنسي في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:** أصدر مجلس الامن القرار رقم (٢١٢٧) في ٥/كانون الاول/٢٠١٣، وابرز ما تضمنه هو السماح لفرنسا بنشر قوات عسكرية لها في جمهورية افريقيا الوسطى، ودعا القرار الى التنسيق بين القوات الفرنسية وقوات "بعثة الدعم الدولية" بقيادة الاتحاد الافريقي، كما طالب القرار من الدول المجاور لجمهورية افريقيا الوسطى تقديم الدعم للقوات الفرنسية( ). وبالفعل جاءت استجابة فرنسا السريعة للقرار، إذ نشرت قواتها في ٦/كانون الاول/٢٠١٣، - أي بعد يوم واحد من قرار مجلس الامن - واطلقت عليها اسم "عملية سانغاريس"، ونشرت قواتها في بؤر التوتر لاسيما العاصمة بانغي وبعض المناطق في المحافظات الشمالية والغربية، واما ابرز مهامها فهي: استعادة الامن، ودعم القوات الدولية العاملة في جمهورية افريقيا الوسطى( ). وتدل سرعة استجابة فرنسا بنشر قواتها في جمهورية افريقيا الوسطى على الرغم انها استقلت عنها منذ العام ١٩٦٠، بشكل مؤكد على مدى اهميتها لفرنسا وحجم مصالحها فيها، علمًا ان فرنسا حصلت على غطاء شرعي لعملياتها العسكرية في جمهورية افريقيا الوسطى، وذلك بموجب قرار مجلس الامن رقم (٢١٤٩)، كما نسقت القوات الفرنسية عملياتها مع بعثة الامم المتحدة (مينوسكا)، والقوات الافريقية ايضًا وقدمت الدعم لهم( ).لاومن الجدير بالذكر ان تدخل فرنسا العسكري يأتي في اطار تزاوج المصالح السياسية والاقتصادية معًا، فانطلاقا من مبدأ راسخ في السياسة الفرنسية الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل (شارل ديغول) قائلا: "الدول ليس لديها أصدقاء، فقط مصالح"، جاءت "عملية سانغاريس" لتعبر عن هذه الحقيقة، فلدى فرنسا مصالح جيوسياسية في هذا البلد الذي يقع في قلب القارة الافريقية، ولا يقف الامر عند حد الموقع المهم استراتيجيًا، وانما لدى فرنسا مصالح اقتصادية مهمة( ). وفي ٣٠/تشرين الاول/٢٠١٦، اعلنت فرنسا انتهاء "عملية سانغاريس" بعد ان نشرت (٤٤٠٠) مقاتل في جمهورية افريقيا الوسطى، بالوقت ذاته ان اعمال العنف لم تهدأ( ). وعلى الرغم من انتهاء هذه العملية، إلا أن فرنسا ما زال لديها بعثة عسكرية محدودة تنشط مع بعثة

الامم المتحدة (مينوسكا)، والبعثة العسكرية التابعة للاتحاد الاوربي. يذكر ان فرنسا تعد الدولة الوحيدة من بين الاتحاد الاوربي التي لديها سفارة في جمهورية افريقيا الوسطى، ولديها أكثر من (٢٠) شركة تعمل فيها ايضًا[٥].

**ثالثا- الدور الروسي في الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى:** فتح انسحاب فرنسا عسكريًا من جمهورية افريقيا الوسطى في العام ٢٠١٦، المجال لتدخل روسيا التي قدمت دعمًا عسكريًا لحكومة جمهورية افريقيا الوسطى، لاسيما بعد المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) والرئيس (فوستين آرشانج توادیرا) في ٩/تشرين الاول/٢٠١٧[٦]. وما عزز الموقف الروسي حظولها في تشرين الثاني ٢٠١٧ على اعفاء من تصدير السلاح المفروض على جمهورية افريقيا الوسطى من قبل الامم المتحدة، وبالفعل زودت جيش جمهورية افريقيا الوسطى بالاسلحة والذخيرة. كما قدمت روسيا دعمًا امنيًا خاصًا للرئيس (فوستين آرشانج توادیرا) الذي يرتبط بعلاقات قوية بروسيا، لاسيما بعدما تولد لديه انطباع بان فرنسا تخلت عنه بعدما سحبت قواتها، مما دفع الرئيس (فوستين آرشانج توادیرا) الى اقامة معسكر للمدربين الروس في جنوب غرب العاصمة. يُذكر ان زعيم تمرد سيليكا (ميشيل جوتوديا) درس في روسيا[٧]. وبالوقت ذاته افادت تقارير دولية بان ميليشيا (3R militia)* تلقت تدريبات ومعدات عسكرية من مجموعة فاغنر، مما يعني ان الحكومة وحركة التمرد يرتبطون بروسيا بشكل او باخر، وفي سياق المكاسب الروسية من تدخلها في جمهورية افريقيا الوسطى حصلت الشركة الروسية (Lobaye Invest Sarlu) في العام ٢٠١٨ على اتفاقيات تسمح لها باستخراج المعادن الثمينة، كما افادت هذه التقارير بان روسيا تخطط لإنشاء قواعد عسكرية في ست دول أفريقية من ضمنها جمهورية افريقيا الوسطى. يُذكر ان روسيا أبرمت اتفاقيات تعاون عسكري مع (٢١) دولة أفريقية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠[٨]. وبين اذار وتموز ٢٠١٨ وصل ما بين (١٧٠ الى ٦٧٠) متعاقد امني من مجموعة فاغنر الى جمهورية أفريقيا الوسطى، وتركز بعضهم على الحدود مع السودان، وعملوا على تدريب القوات الحكومية لجمهورية إفريقيا الوسطى والميليشيات الموالية للحكومة، كما وفرت مجموعة فاغنر الحماية للرئيس وكبار المسؤولين، ويأتي ذلك في سياق دعم المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية في افريقيا عامة وجمهورية أفريقيا الوسطى خاصةً[٨]. فقد حصلت بعض الشركات الروسية على حقوق التعدين في مناجم الالماس والذهب مقابل قيام مجموعة فاغنر بتدريب قوات أمن جمهورية افريقيا الوسطى[٩]. ولم يقف الامر عند حد التعامل الامني والعسكري بل شمل التعامل الروسي مع الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى انها تدخلت مباشرة في رعايتها لمحادثات السلام بين الحكومة والمعارضة التي جرت في السودان عام ٢٠١٨، بل ان روسيا عملت على نقل قادة التمرد الى السودان في ٣/شباط/٢٠١٩ من اجل توقيع اتفاق السلام، وبالفعل نجحت المبادرة الروسية ودعمها الاتحاد الافريقي، التي افضت الى توقيع (اتفاق الخرطوم) للسلام في ٥/شباط/٢٠١٩[١].

ولا بد من الاشارة الى ان التدخل الروسي في جمهورية جنوب افريقيا ينطوي على تحقيق مجموعة من الاهداف لعل ابرزها باختصار هي [٢]:

١- توسيع نفوذ روسيا الدبلوماسي، وتقليل نفوذ فرنسا على المدى الطويل، إذ تعد جمهورية افريقيا الوسطى نقطة انطلاق روسيا لتوسيع نفوذها في قلب القارة الافريقية مستفيدة من التراجع الامريكي والفرنسي.

٢- التحدي الروسي لواقع النظام الدولي، ولاسيما لعقوبات الامم المتحدة كونها تقوض مصالح روسيا الاقتصادية، ويبرز في هذا الخصوص معارضتها لفرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة وفرنسا من خلال الامم المتحدة على الرئيس السابق (فرانسوا بوزيزي) واثنين من معاونيه، وكذلك الحصول على إعفاءات من حظر تصدير السلاح. ومن القيود المفروضة على صادرات الماس من جمهورية افريقيا الوسطى. وعليه يتضح ان روسيا منذ إحياء علاقاتها بجمهورية افريقيا الوسطى في العام ٢٠١٧، قد أسهمت بتقوية الحكومة على حساب المعارضة، وما يؤكد ذلك نجاح القوة العسكرية الروسية بمساعدة بعثة (مينوسكا) والقوات الرواندية المنتشرة في البلاد بموجب اتفاق ثنائي موقع مع الرئيس (فوستين آرشانج تواديرا) من صد هجوم شنه تحالف الوطنيين من اجل التغيير في ١٣/كانون الثاني/٢٠٢١، وكان المقابل حصول الشركات الروسية على اتفاقيات تفضيلية من حكومة جمهورية افريقيا الوسطى بحيث لا تلتزم بالقوانين العامة التي تفرض على باقي الشركات الاجنبية العاملة في البلاد[٣].

ومن نافلة القول الاشارة الى ان فرنسا في اجتماع مجلس الامن في ١٨/تشرين الاول/٢٠٢١ وصفت وجود مجموعة فاغنر الروسية في جمهورية افريقيا الوسطى بأنه مزعزع للاستقرار، وفي المقابل ردت روسيا بان عناصرها الامنية المنتشرة جاء بناءً على اتفاق ثنائي مع حكومة جمهورية افريقيا الوسطى، كما رفضت اتهام عناصرها بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان[٩]. مما تقدم يتضح بان العامل الدولي كان له دور واضح في التعامل مع تطورات الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى على الصعيد الامني والسياسي والاقتصادي، ويبرز في هذا الخصوص الدور الامريكي والفرنسي والروسي، والذي ينطوي في جانب منه على تنافس القوى الكبرى على القارة الافريقية عامَّة وجمهورية افريقيا الوسطى التي تقع في قلب القارة الافريقية تحديدًا، إلا أنه لا بد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي انه على الرغم ان جمهورية افريقيا الوسطى كانت مستعمرة فرنسية وتاريخ وحجم العلاقات التي تربطهم، بيد ان الواقع كشف عن حقيقة وهي نجاح

روسيا في مزاحمة الوجود الفرنسي في جمهورية افريقيا الوسطى، التي اتخذت منها منطلقًا لباقي الدول الافريقية.

**المطلب الرابع مستقبل الدور الدولي في جمهورية افريقيا الوسطىان مستقبل الدور الدولي في جمهورية افريقيا الوسطى في ظل حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي التي تعاني منها يتجه الى احد المشاهد الثلاث الاتية وهي:**

**أولا- مشهد التراجع:**

ان واقع الحياة السياسية في جمهورية افريقيا الوسطى منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في العام ١٩٦٠، يكشف عن حقيقة مفادها ان حالة عدم الاستقرار السياسي والانقلاب والتمرد تعد مسألة طبيعية في هذا البلد، مما يعني بالنتيجة انها لم تنعم باستقرار وسلام حقيقي على مدار اكثر من ست عقود مضت، وما زاد على ذلك ان جمهورية افريقيا الوسطى تعاني من انقسام مجتمعي واضح على اساس ديني واثني، وما زاد من حدة هذا الانقسام هو انعدام التعايش السلمي، والتناحر بين مكوناتها، وغياب قيادة سياسية واعية تستطيع ان تستوعب هذا التنوع، وادارته بما يخدم مصلحة البلد، بل ان السمة البارزة على النخب السياسية هو السعي للاستئثار بالثروات الطبيعية، وبناء مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الوطن، بل ان بعض المسؤولين مدانين بارتكاب جرائم حرب.فضلاً عن ذلك اسهمت دول الجوار الجغرافي بدرجات متفاوتة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي فيها، لاسيما عن طريق بعض الجماعات المتمردة لهذه الدول التي استخدمت اراضي جمهورية افريقيا الوسطى كمخازن لاسلحتها او منطلق لعملياتها في ظل عجز حكومة افريقيا الوسطى عن بسط سيادتها الوطنية وفرض القانون على جميع اراضيها، وكل ذلك يعطي مؤشر واضح الدلالة ان المشكلات الحقيقية في افريقيا الوسطى نابعة من البيئة الداخلية بالدرجة الاساس، وان غذتها بصورة او اخرى دول جوارها الجغرافي، وعليه فان هذا المشهد يقوم على جملة من الحقائق الموضوعية التي تنطلق بالاساس من الشأن الداخلي غير المستقر لجمهورية افريقيا الوسطى مما يفضي بالنتيجة الى القول ان مستقبل الدور الدولي سيتراجع، لعدم الرغبة بالتورط في مشكلات هذا البلد مستقبلاً، ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد قليل التحقق.

**ثانياً- مشهد التطور:** يقوم هذا المشهد على افتراض ان الدور الدولي في افريقيا الوسطى سيشهد تطورًا وتعاونا في المستقبل، وما يدعم هذا المشهد اتجاهين الاول داخلي يقوم على افتراض نجاح اتفاقات السلام، والتخلي عن العنف وخطاب الكراهية، ونجاح القادة والنخبة السياسية في حل مشكلاتهم لاسيما وان دولة رواند الافريقية تمثل قصة نجاح الهمت الكثير من الدول الافريقية بعدما عصفت بها رياح الحرب الاهلية، وما نتج عنها من ابادة جماعية، الا انها نجحت في وضع حد للحرب الاهلية وبناء تعايش سلمي، وتحقيق

تنمية في جميع القطاعات. واما الاتجاه الثاني فهو خارجي يقوم على حقيقة مهمة وهي ان الدول الكبرى لديها مصالح حيوية في هذا البلد، لاسيما وان جمهورية افريقيا الوسطى تمتلك ثروات طبيعية مهمة يأتي في مقدمتها الالماس والذهب واليورانيوم وغيرها، ومن ثم فان التخلي عن مصالحها بعد التضحيات التي قدمتها تعد مسألة صعبة.

وبذلك فان مستقبل الدور الدولي سيشهد تطورًا وانفتاحًا اكبر على افريقيا الوسطى، ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد قليل التحقق.

**ثالثاً- مشهد الاستمرارية:** يقوم هذا المشهد على افتراض ان واقع التعامل الدولي مع جمهورية افريقيا الوسطى سوف يستمر بمعدلاته الحالية، وسيرتبط بالدرجة الاساس بالشأن الداخلي فيها، وفي ظل غياب فرص مشجعة على تطور التعاون الدولي معها، ولطبيعة حالة عدم الاستقرار السياسي، وعدم قدرة اتفاقات السلام الهش على فرض سلام حقيقي تنعم به جمهورية افريقيا الوسطى، فان مستقبل الدور الدولي سيتجه نحو الاستمرار بنفس الوتيرة، ذلك ان التراجع سيعني تخلي المجتمع الدولي عن هذا البلد الافريقي الذي انهكته الصراعات الداخلية، وهو بأمس الحاجة الى دعم المجتمع الدولي له هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان هناك عدم رغبة للدول الكبرى بالتورط في الاحتراب الداخلي كونه سينعكس عليهم سلبًا. فضلاً عن ذلك ان خطاب الكراهية، والتحريض على العنف الديني والاثني ما زال هو السائد مما سيقوض بطبيعة الحال المبادرات الدولية الساعية الى انهاء الاحتراب الداخلي وبناء سلام مستدام. وعليه فان هذا المشهد يقوم على افتراض استمرار الدور الدولي في التعامل مع جمهورية افريقيا الوسطى بنفس الوتيرة لعدم وجود فرص تشجعه على تنمية وتطوير التعاون المستقبلي، ولحالة العنف والانقسام الداخلي التي لم تجد طريقها للحل بشكل يرضي جميع الاطراف، كما ان الخبرة التاريخية للمجتمع الدولي في جمهورية افريقيا الوسطى وعلى مدى عقود أكدت بان جميع مبادرات انهاء العنف ونزع السلاح قد فشلت، ولم تنجح اتفاقيات السلام في تحقيق سلام مستدام فيها، على الرغم من كل المساعدات الدولية المقدمة اليها. ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد هو الاقرب الى التحقق في المستقبل المنظور، لاسيما وان المجتمع الدولي والقوى الكبرى أصبح لديهم فهم واضح بالطبيعة المعقدة لجمهورية افريقيا الوسطى، وصعوبة الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف.

**الخاتمة**

ان الحرب الاهلية في جمهورية افريقيا الوسطى عام ٢٠١٣، واستمرار دوامة العنف والاقتتال الداخلي ليست وليدة ظروف انية، وانما جاءت نتيجة تراكمات سلبية نابعة بالدرجة الاساس من البيئة الداخلية، وغذتها اطراف خارجية، فجمهورية افريقيا الوسطى تعاني من انعدام التماسك الاجتماعي، وعدم استقرار سياسي، وضعف امني عام، وغياب سلطة القانون، وعدم كفاءة الحكومة على ادارة البلاد.

فضلاً عن ذلك كشفت هذه الحرب عن حقيقة اخرى ألا وهي ان الصراع على الموارد الطبيعية، واستئثار النخب بموارد البلاد، تعد من أهم اسباب الازمات والحروب الداخلية فيها، فتأجيج العنف يُعد بضاعة مربحة لبعض قيادات هذا البلد، مما سيجعل السلام والامن المستدام وهمًا فيها في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من نجاح الانتخابات وتبني دستور جديد للبلاد، إلا ان واقع الحال يؤكد بان البلاد ما تزال تعاني من تفشي العنف الديني والاثني، بل ان الحكومة لا تسيطر على أكثر من (٢٠ ٪) من البلاد، مما يدل على ضعف المؤسسة العسكرية والامنية في السيطرة على الاوضاع، ومنع انجرار البلاد الى دوامة العنف والاقتتال الداخلي، كما يكشف ايضا عن مدى ضعف نظامها السياسي، وما يؤكد ذلك كثرة الانقلابات العسكرية وحركات التمرد، وما يعقبها من عدم استقرار سياسي وامني في عموم البلاد، وكذلك كثرة التدخلات الاقليمية والدولية، وفرضها لاتفاقات سلام او مبادرات تكون هي الضامن واللاعب الرئيس فيها، مما يؤثر بالنتيجة على قرارها السياسي الداخلي والخارجي. فضلاً عما تقدم كشفت الحرب الاهلية وتطوراتها عن مدى دور الدين كعامل مؤثر ورئيس في مستقبل جمهورية افريقيا الوسطى، سواء على الصعيد الداخلي بين المكونات المجتمعية لهذا البلد، او من حيث طبيعة علاقاتها الخارجية لاسيما الاقليمية منها التي تدخلت فيها لاسباب دينية لاسيما السودان وتشاد التي تدخلت لمساندة الحركة الاسلامية فيها، وكذلك طبيعة التدخل الدولي الذي وان كان يسعى لتحقيق مصالحه الاقتصادية والامنية والسياسية بالدرجة الاساس، إلا ان ذلك لا ينفي دور العامل الديني في مساندة الحركة المسيحية فيها لاسباب دينية أيضًا.

**الهوامش:**

(1) Country Reports, Central African Republic Geography, Washington, 2022. https://www.countryreports.org/country/CentralAfricanRepublic/geography.htm

(2) Human Rights Watch, **Central African Republic State of Anarchy Rebellion and Abuses Against Civilians** (New York: 2007), p. 25.

(3) Wendy Isaacs-Martin, Political and Ethnic Identity in Violent Conflict: The Case of Central African Republic, **International Journal of Conflict and Violence** (Germany: Bielefeld University, Public Knowledge Project, Vol. 10, 2016), p.p. 26 – 27.

(4) Abdurrahim Sıradağ, Explaining the Conflict in Central African Republic: Causes and Dynamics, **Journal of Transdisciplinary Studies** (Sarajevo: International University of Sarajevo, Faculty of Arts and Social Sciences, Vol. 9, No. 3, 2016), p. 86.

(5) **Fragile States Index 2021** (Washington: The Fund for Peace, 2021), p. 7.

(6) **Global Peace Index 2021** (Sydney: The Institute for Economics and Peace, 2021), p. 20.

(7) **Freedom in the World 2022**, (Washington: Freedom House, 2022), p. 27.

(8) Central African Republic, **Freedom in the World 2022 Country Report**, Washington, Freedom House, 2022.
https://freedomhouse.org/country/central-african-republic/freedom-world/2022
https://freedomhouse.org/country/central-african-republic/freedom-world/2022

(9) **2020 Report on International Religious Freedom**, Central African Republic 2020 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2021), p. 2.

(10) World Population Review, Central African Republic Population 2022, California, 2022.
https://worldpopulationreview.com/countries/central-african-republic-population

(11) د. ادم يوسف، جمهورية إفريقيا الوسطى (١) التنوع العرقي والديني، تقرير المعلومات، المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١.
https://afropolicy.com/details//ar

(12) Durrel N. Halleson, An analysis of natural resources related conflicts in Central Africa and the Gulf of Guinea, **Cameroon Journal on Democracy and Human Rights** (Tokyo: United Nations University, Vol. 3, No. 1, June 2009), p.p. 48, 58, 60.

(13) **War Profiteering in the Central African Republic and the Bloody Rise of Abdoulaye Hissène** (Washington: The Sentry Crimes Shouldn't Pay, 2018), p. 10.

(14) **Global Risks 2015**, (Geneva: World Economic Forum, 2015), p. 17.

(15) Nathalia Dukhan, State of Prey: Proxies Predators and Profiteers in the Central African Republic, **Sentry briefing** (Washington: The Sentry Crimes Shouldn't Pay, October 2020), p. 6

(16) **Central African Republic Country Strategy Paper 2017 – 2021**, (Abidjan: African Development Bank Group, November 2017), p. 10.

(17) **Central African Republic: National Recovery and Peacebuilding Plan 2017–21** (Washington: World Bank, 2016), p.p. 9 – 10.

(18) **International Religious Freedom Report for 2013**, Central African Republic 2013 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2014), p. 1.

(19) للمزيد ينظر د. باسم رزق عدلي، الصراع السياسي والعنف الطائفي في جمهورية افريقيا الوسطى، **التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠١٤ – ٢٠١٥** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث الافريقية، الاصدار العاشر، ٢٠١٧)، ص ص ٢٠٧ – ٢١٤.

(20) كريستين بيل وكيمانا زولوتا فولشر، **التسلسل الزمني لاتفاقات السلام والدساتير في عمليات التسوية السياسية، ورقة سياسات** (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٦، العدد ١٣، ٢٠١٦)، ص ٢٢.

(21) Dennis P. Petri, Central African Republic: Religious Persecution and Political Conflict, **Cornerstone Forum** (Washington: Religious Freedom Institute, No. 111, July 2016), p. 4.

(22) Madeline Vellturo, **Religious Freedom Conditions in CAR**, USCIRF Country Update: Central African Republic (Washington: United States Commission on International Religious Freedom, June 2021), p. 2.

(23) Médecins Sans Frontières, Four things to know about the conflict in the Central African Republic, 2018.
https://www.msf.org/car-four-things-know-about-conflict-central-african-republic

(24) Madeline Vellturo, op. cit., p. 2.

(25) **Cultivating Atrocities French Sugar and Beverage Giant Castel Group Linked to the Funding of Brutal Militias in Central African Republic**, (Washington: The Sentry Crimes Shouldn't Pay, August 2021), p. 10.

(١) للمزيد ينظر مجلس الامن، **تقرير الأمين العام، جمهورية افريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2021/146)، ٢٠٢١/٢/١٦، ص ص ١ – ٧.

(2) Central African Republic, Major Macro Economic indicators, February 2022. https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Central-African-Republic

(2) **Central African Republic Country Strategy Paper 2017 – 2021**, op. cit., p. 6.

(2) Dennis P. Petri, op. cit., p. 2.

(3) **2020 Report on International Religious Freedom**, op. cit., p. 2.

(3) **Central African Republic Country Strategy Paper 2017 – 2021**, op. cit., p. 6.

(3) **War Profiteering in the Central African Republic and the Bloody Rise of Abdoulaye Hissène**, op. cit., p. 6.

(١) اخبار الامم المتحدة، الامم المتحدة، في زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمين العام يطالب بالتضامن للحد من معاناة البلاد وإعادة إعمارها، ٢٥/تشرين الاول/٢٠١٧.
https://news.un.org/ar/story/2017/10/284422

(3) Central African Republic, **Country-level Climate fact sheet** (Geneva: International Committee of the Red Cross, 2021), p. 6.

(3) **Global Peace Index 2021**, op. cit. p. 34.

(3) **Integrated Food Security Phase Classification IPC**, Central African Republic projection update April to August 2021, (Rome, 2021), p. 1.

(3) **corruption perceptions index 2021**, (Berlin: Transparency International, 2022) ,p. 3.

(3) **The Least Developed Countries Report 2021**, (Geneva: United Nations, United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2021), p. 16

(3) The UN Refugee Agency, West and Central Africa, **Fact Sheet** (Geneva: February 2022), p. 2

(4) **Central African Republic situation reports**, (New York: United Nations Children's Fund UNICEF, 2022), p.p. 1 – 2.

(١) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2013/787)، ٢٠١٣/١٢/٣١، ص ص ١ – ٢.

(١) الامم المتحدة، **مرجع ممارسات مجلس الأمن: ملحق ٢٠١٤ – ٢٠١٥**، (نيويورك: الامم المتحدة، ٢٠١٩)، ص ١٨.

(١) للمزيد ينظر الامم المتحدة، **قرار مجلس الامن رقم (٢١٤٩)**، رقم الوثيقة (S/RES/2149)، ٢٠١٤/٤/١٤، ص ص ١٠ – ٢٠.

(١) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2014/857)، ٢٠١٤/١١/٢٨، ص ١١.

(١) للمزيد ينظر الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2015/918)، ٢٠١٥/١١/٣٠، ص ص ٣ – ٦.

(١) للمزيد ينظر الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2016/305)، ٢٠١٦/٤/١، ص ص ٢ – ٦ و ١٤.

(١) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2016/824)، ٢٠١٦/٩/٢٩، ص ٨ و ١٠.
(٢) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2017/473)، ٢٠١٧/٦/٢، ص ص ١٠ – ١١.
(٣) الامم المتحدة، **مرجع ممارسات مجلس الأمن ملحق ٢٠١٦ – ٢٠١٧** (نيويورك: الامانة العامة للامم المتحدة، ٢٠١٩)، ص ٢١.

(٤) الامم المتحدة، **مرجع ممارسات مجلس الأمن ملحق عام ٢٠١٨** (نيويورك: الامانة العامة للامم المتحدة، ٢٠٢٠)، ص ١٨

(٥) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2020/545)، ٢٠٢٠/٦/١٦، ص ١٦.
(٦) للمزيد ينظر الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2020/994)، ٢٠٢٠/١٠/١٢، ص ص ٣ – ١١.
(٧) للمزيد ينظر مجلس الامن، تقرير الأمين العام، **جمهورية افريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2021/146)، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤ – ١٧.
(٨) الامم المتحدة، مجلس الامن، **رسالة مؤرخة ٢٥ شباط ٢٠١٤ موجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن**، رقم الوثيقة (S/2014/45)، ٢٠١٤/٢/٢٦، ص ٢.
(٩) الامم المتحدة، **قرار مجلس الامن رقم (٢١٣٤)**، رقم الوثيقة (S/RES/2134)، ٢٠١٤/١/٢٨، ص ١٥.
(١٠) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2014/562)، ٢٠١٤/٨/١، ص ١٤.
(١١) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)**، رقم الوثيقة (S/2014/142)، ٢٠١٤/٣/٣، ص ص ١٣ – ١٤.
(١٢) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2015/576)، ٢٠١٥/٧/٢٩، ص ١٧.
(١٣) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2017/473)، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١ – ١٢.
(١٤) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2018/611)، ٢٠١٨/٦/١٨، ص ٧.
(١٥) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2018/922)، ٢٠١٨/١٠/١٥، ص ص ٩ و ١٧.
(16) European Commission, **Central African Republic - International Partnerships**, Brussel, 2020. https://ec.europa.eu/international-partnerships/where-we-work/central-african-republic_en
(17) EU suspends military training in Central Africa over Russian mercenaries, Dec 16, 2021.

https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/eu-suspends-military-training-in-central-africa-over-russian-mercenaries/

(6) European Commission, Central African Republic, **Factsheet**, Brussel, 2022. https://ec.europa.eu/echo/where/africa/central-african-republic_en

(٦) الامم المتحدة، **قرار مجلس الامن رقم (٢١٢١)**، رقم الوثيقة (S/RES/2121)، ٢٠١٣/١٠/١٠، ص ٣

(٦) للمزيد ينظر الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٢٢ (٢٠١٣) من قرار مجلس الأمن ٢١٢١**، رقم الوثيقة (S/2013/677)، ٢٠١٣/١١/١٥، ص ص ٥ – ١٥.

(٦) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)**، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣ – ١٤.

(٦) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**، رقم الوثيقة (S/2017/94)، ٢٠١٧/٢/١، ص ٤.

(٦) الامم المتحدة، **قرار مجلس الامن رقم (٢٣٩٩)**، رقم الوثيقة (S/RES/2399)، ٢٠١٨/١/٣٠، ص ٢.

(٦) الامم المتحدة، **قرار مجلس الامن رقم (٢٤٨٨)**، رقم الوثيقة (S/RES/2488)، ٢٠١٩/٩/١٢، ص ١.

(7) U.S. Relations With Central African Republic, **Fact Sheet** (Washington: United State Department of State, Bureau of African Affairs, January 2016), p.p. 1 – 2.

(7) **International Religious Freedom Report for 2014**, Central African Republic 2014 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2015), p.p. 1, 4 – 5.

(7) **International Religious Freedom Report for 2015**, Central African Republic 2015 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2016), p. 9.

(7) **International Religious Freedom Report for 2016**, Central African Republic 2016 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2017), p. 9.

(7) **International Religious Freedom Report for 2017**, Central African Republic 2017 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2018), p.p. 8 – 9.

(7) **International Religious Freedom Report for 2018**, Central African Republic 2018 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2019), p. 10.

(7) **2019 Report on International Religious Freedom**, Central African Republic 2019 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Office of International Religious Freedom, 2020), p. 2

(7) **2020 Report on International Religious Freedom**, op. cit., p.p. 9 – 10.

(7) Madeline Vellturo, **Country Update: Central African Republic** (Washington: The U.S. Commission on International Religious Freedom USCIRF, June 2021), p. 3.

(٦) الامم المتحدة، **قرار مجلس الامن رقم (٢١٢٧)**، رقم الوثيقة (S/RES/2127)، ٢٠١٣/١٢/٥، ص ١٣.

(٦) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الامن ٢١٢٧**، رقم الوثيقة (S/2014/142)، ٣/اذار/٢٠١٤، ص ١٤.

(٨) للمزيد ينظر الامم المتحدة، **رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام**، رقم الوثيقة (S/2014/870)، ٢٠١٤/١٢/٥، ص ص ٣ – ٦.

(8) Blandine Sixdenier, Stability Spectrum : the battle for stabilization in the central african republic, **Research Paper** (Paris: The French Military School Strategic Research Institute IRSEM, No. 42, July 2017), p.

(8) Anadolu Agency, **Central African Republic: France ends military mission**, Ankara, 31/10/2016.

(8) Ministry for Europe and Foreign Affairs, Central African Republic, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/central-african-republic/

(8) World Bank, **The World Bank in Central African Republic**, Jul 2021. https://www.worldbank.org/en/country/centralafricanrepublic/overview#1

(8) Eline Rosenhart, Central African Republic: Between France and Russia, **Ifriqiya** (Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Vol. 4, No. 10, 24 June 2019), p.p. 1, 4.

* جماعة متمردة تشكلت في العام ٢٠١٦ في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية افريقيا الوسطى، لحماية رعاة الاثنية الفولانية المسلمة من هجمات ميليشيا أنتي بالاكا المسيحية، ويرمز (3R) الى الاحرف الاولى من الكلمات الانكليزية (Return, Reclamation and Rehabilitation) أي العودة والاصلاح واعادة التأهيل. ينظر:
Return Reclamation Rehabilitation (3R), Wikipedia, December 2021. https://en.wikipedia.org/wiki/Return,_Reclamation,_Rehabilitation

(8) **Alert 2021 Report on conflicts, human rights and peacebuilding**, (The Hague: School for a Culture of Peace, 2021), p. 36.

(8) Raphael Parens, The Wagner Group's Playbook in Africa: Mali, Foreign Policy Research Institute, March 2022. https://www.fpri.org/article/2022/03/the-wagner-groups-playbook-in-africa-mali/

(9) Kimberly Marten, Russia's use of semi-state security forces: the case of the Wagner Group, **Post-Soviet Affairs** (England: Routldge Taylor & Francis Group, VOL. 35, NO. 3, 2019). P.196.

(9) Eline Rosenhart, op. cit., p. 1.

(9) Samuel Ramani, Russia's Strategy in the Central African Republic, Royal United Services Institute, 12 February 2021. https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/russias-strategy-central-african-republic

(9) **Bertelsmann Annual Report 2022**, BTI 2020: Central African Republic, (Germany: Gütersloh, Bertelsmann Stiftung, 2022), p.p. 3, 20, 24.

(9) Security Council Report, **Central African Republic: Briefing and Consultations**, (New York, 21 February 2022), p. 2.